

عرض حول

السياسات الوطنية الداعمة للمشاركة الاقتصادية للمرأة

الدكتورة فريدة الخليلي

الكاتبة العامة للاتحاد الوطني لنساء المغرب

المملكة المغربية

حضرات السيدات والسادة؛

لا يخفى عليكم أن مكانة المرأة، كنصف للمجتمع تجعل منها فاعلا أساسيا لا يمكن إغفاله في عملية التنمية البشرية، ولا يجوز استثنائه من أي مجهود يروم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فالحديث عن المرأة يعني استحضار نصف المجتمع، وإشراكها في عملية التنمية يعني تأمين تضاعف نتائج كل مجهود يبذل في هذا المجال، فضلا عن ما يفترض أن ينتجه التفاعل بين نصفي المجتمع من قيمة مضافة لا يمكن إنكارها.

ووعيا منها بهذه الحقيقة، سعت المملكة المغربية جادة إلى خلق الظروف ووضع الاستراتيجيات وتبني السياسات العمومية التي تسير في اتجاه التمكين الاقتصادي للمرأة وإشراكها، وتعميق دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا. إصلاحات تشريعية عميقة وجذرية لتمكين النساء

لقد بدأت المملكة المغربية سعيها الحثيث للنهوض بوضعية المرأة وتحقيق تمكينها الاقتصادي مدعومة بإرادة سياسية وتصميم مجتمعي لبلوغ هذا الهدف، عبر خلق المحيط الملائم الرامي إلى وضع كل المقومات وكل المداخل المؤسسة لذلك، بدءا بتحسين الوضعية القانونية للمرأة ودعم حقوقها، داخل الأسرة، عبر الارتقاء بمدونة الأحوال الشخصية في سنة 2004 إلى مدونة للأسرة التي نهضت بوضعية المرأة في علاقتها بالرجل وفي موقعها داخل الأسرة وفي علاقتها بالأبناء، أو عبر إصلاح قانون الجنسية المغربية لمنح المرأة وضعية مساوية للرجل في نقل جنسيتها الأصلية لأبنائهما.

كما همت تلك الإصلاحات التشريعية تعديل القانون الجنائي بتضمينه مقتضيات لمكافحة التحرش الجنسي والعنف الزوجي، وإصدار القانون الخاص بالاستفادة من صندوق التكافل العائلي الذي يؤمن نفقة المرأة المطلقة وأبنائها عند عسر الزوج المطلق، والقانون المؤطر للاستفادة من

الخدمات الصحية والمحدد لحقوق مرتفقي المصالح الصحية، والقانون المتضمن للميثاق الجماعي في اتجاه إدخال مفهوم النوع الاجتماعي في تدبير الجماعات الترابية.

وتوالت بعد ذلك الإصلاحات المؤسسية والتشريعية الهادفة تهيئ للمرأة المحيط الملائم الذي يمكنها من تحقيق تنميتها الذاتية ومساواتها مع الرجل ولعب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المنوطة بها على الوجه الأكمل.

وقد توج هذا المسار الإصلاحي القانوني بدستور 2011 الذي خص المساواة بين المرأة والرجل في التمتع بالحقوق وممارستها باهتمام خاص، فنص في فصله التاسع عشر على مساواة الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وفي الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكذا على سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وإحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. ونصت الوثيقة الدستورية في فصلها السادس على التزام السلطات العمومية بالعمل على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنين والمواطنات، والمساواة بينهم. كما جعلت من هذه المساواة ثقافة دستورية تكرسها مقتضياتها التي كلما نصت على حق من الحقوق إلا وأشارت إلى المعنيين به بعبارة "المواطنات والمواطنين". وأكدت على خيارات استراتيجية يأتي من بينها " ... إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص..."، وعلى " تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا"، وعلى التزامها بسمو الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها على قانونها الداخلي وبالسعي إلى ملاءمة تشريعاتها، مع ما تتطلبه تلك المصادقة، وكذا بحظر ومكافحة كل أشكال التمييز وفي مقدمتها التمييز القائم على الجنس.

وكان هذا الإطار الدستوري المتميز إطارا ومدخلا لإصلاحات تروم الملاءمة الدستورية للتشريعات وتطويرها في اتجاه رفع كل تمييز جنسي قد تنطوي عليه التشريعات النافذة بما فيها القوانين المالية والجبائية والتجارية وتشريع الشغل وغيرها من النصوص ذات السمة الاقتصادية.

وجاءت في مقدمة تلك الإصلاحات، التي شملت عددا من الأوراش التشريعية ذات الطابع الاقتصادي، مراجعة مدونة الشغل لأجل تعزيز حماية المرأة العاملة والمساواة في الأجر بين الجنسين، أو إصدار القانون المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعاملين بالمنازل، بهدف استكمال الإطار التشريعي للشغل.

وعملت السلطات العمومية على تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في الاستفادة من أراضي الجماعات السلالية، عبر تتبع تفعيل دوريات وزارة الداخلية الصادرة في 2010 و2012، والتي تحت نواب الجماعات السلالية على وجوب إدراج المرأة في لوائح ذوي الحقوق، المستفيدين من التعويضات العينية والمادية في الأراضي السلالية، خصوصا في ضوء الفتوى التي أصدرها المجلس العلمي الأعلى سنة 2010 والتي تؤكد على الاستفادة المرأة من نفس العائدات المادية والعينية التي يستفيد منها الرجل إثر العمليات العقارية التي تجري على الأراضي الجماعية السلالية.

كما تم إدخال تعديلات على التشريع الجنائي تروم تعزيز الحماية الجنائية للمرأة، حيث صدر القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء، محددًا لشروط وضوابط الحماية القانونية التي أقرها، ومحدثًا لمؤسسات مندمجة للتكفل بالنساء ضحايا العنف، وواضعا للآليات الكفيلة بالوقاية منه، وموفرا للمواكبة والتوجيه اللازمين للتعريف بمختلف الخدمات التي نص عليها، وتسهيل ولوج على المستويين الوطني والترابي. كما تم اعتماد القانون المتعلق بالإتجار بالبشر يتضمن مقتضيات لحماية النساء والأطفال من كل استغلال، وتوفير الرعاية الصحية والدعم النفسي للضحايا.

ولتحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية ودعم ولوجها إلى مراكز القرار، تم إدخال تعديلات على القوانين المنظمة للأحزاب السياسية وغرفتي البرلمان والجماعات الترابية ودعم ذلك بتدابير لصندوق الدعم الخاص بتشجيع تمثيلية المرأة ومشاركتها السياسية، فضلا عما أتاحه نظام التباري على مراكز المسؤولية من فرص لاكتشاف الكفاءات النسائية وتعزيز تواجد المرأة في المراكز القيادية بالإدارات العمومية.

كما تم إصلاح القانون المتعلق بالاتصال السمعي البصري قصد تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام ومكافحة كل التمثيلات المسيئة إليها. وقد تم إدخال تلك الإصلاحات التشريعية في مراعاة المنظومة الحقوقية الدولية بشكل عام والمتعلقة بالمرأة على وجه الخصوص، وما تضعه من التزامات على بلادنا التي حرصت على التفاعل مع كل مكوناتها بدءا باستكمال الانخراط، وانتهاء بتحقيق الملاءمات التشريعية التي يقتضيها هذا الانخراط، مروراً بدعم التعاون مع جميع آليات تلك المنظومة.

حضرات السيدات والسادة؛

بجانب تلك التدابير الكبرى التي كانت تروم خلق البيئة المناسبة لمكافحة التمييز وتمكين المرأة اقتصاديا، وتعكس إرادة سياسية ومجتمعية للنهوض بوضعية المرأة وتمكينها اقتصاديا، تم تأسيس منظومة مؤسساتية وطنية متكاملة، لتفعيل الإطار القانوني وجعل ما يتضمنه من حقوق ومن آليات ممارسة يومية ملموسة، تم إحداث سلطة حكومية مكلفة بالمرأة تمثلت في الوزارة المكلفة بالتضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، لتنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالمرأة، وتم دعم منظمات المجتمع المدني التي تنشط في هذا المجال، علاوة على ما تقوم به مؤسسات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، من أدوار في حماية حقوق الفئات والنهوض بها.

ومن المنتظر أن يتعزز الفضاء المؤسسي المهتم بشؤون المرأة بالهيئة الدستورية الخاصة بالمنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز المحدثة بمقتضى الفصل 19 من الدستور قصد السهر على احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في ذات الفصل، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، المحدث بموجب فصله 32، لتأمين " تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وإبداء آراء حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين، وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع وإنجاز البرامج الوطنية، المقدمة من قبل مختلف القطاعات، والهيكل والهيئات المختصة " .

ثانيا. اعتماد سياسات واستراتيجيات تنموية كبرى وبرامج متعددة القطاعات توفر البيئة الملائمة لعمل النساء وولوجهن إلى عالم الشغل

إن خلق البيئة الملائمة والهادفة إلى النهوض بوضعية المرأة ودعم مشاركتها الاقتصادية، عبر الإطار الدستوري والقانوني والمنظومة المؤسسية التي سبقت الإشارة إليها، وإن كان يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق الهدف المذكور، فإنه يبقى غير كاف إذا لم يتم تحويل ما يؤمنه من حقوق وما يتيح من إمكانيات إلى ممارسات تجري ترجمتها على أرض الواقع. وهذا ما تم السعي إليه من خلال عدد من الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العمومية التي يجري تفعيلها.

وتقوم هذه الاستراتيجيات والسياسات على مقاربة تهدف إلى توفير التدبير التشاركي والحكمة الجيدة لهذه الاستراتيجيات وتأمين التقائيتها بما يضمن الانسجام في الرؤية والسلوك الأمثل في التدبير والفعالية في بلوغ المرامي والأهداف. وتتأسس على رؤية وطنية متناسقة لتنمية مستدامة شاملة.

فقد تم اعتماد استراتيجيات تنموية كبرى وبرامج متعددة القطاعات تساعد على انخراط المرأة في العمل وتمكينها من الولوج المنصف للشغل، وللأنشطة المدرة للدخل، ولمراكز القرار الاقتصادي.

وتأتي في مقدمة تلك الاستراتيجيات والسياسات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، سنة 2005، فعززت أورش العمل الاجتماعي والتنموي وفق مقاربة تقوم على الاستهداف وإعطاء الأولوية للفئات والمناطق الأكثر هشاشة، والتي مكنت، بدعم من الوكالات الاجتماعية المتخصصة، من إحداث دينامية قوية على المستوى الوطني في ما يتعلق بأداء النسيج الجمعي والتعاونيات... ودعم خدمات القرب، وتشجيع المشاريع المدرة للدخل، وتبني مبادئ الحكامة المحلية الجيدة.

وتشمل تلك الاستراتيجيات والسياسات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تحقيق الرؤية الوطنية للتنمية في أفق 2020، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2020/2010 التي تعزز مبادرات الاقتصاد الاجتماعي، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق 2025، التي تهم مختلف رافعات التشغيل، ومخطط التسريع الصناعي 2020/2014، واستراتيجية المغرب الرقمي 2020، والاستراتيجية الوطنية للابتكار "مغرب ابتكار".

كما تشمل إطلاق مشاريع تنموية كبرى مهيكلة يتم تفعيلها في عدد من القطاعات الاستراتيجية، مثل مخطط المغرب الأخضر المنصب على القطاع الفلاحي، والمخطط الأزرق الموجه للقطاع السياحي، ومشروع الطاقة الشمسية «نور»، في المجال الطاقوي، وغيرها... وهي كلها مشاريع تنموية تسعى إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤمن العيش الكريم للمواطنين والمواطنات، فضلا عن اعتماد أهداف التنمية

المستدامة 2030 كبرنامج عمل يهدف إلى إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد شرع في تنفيذ هذه المبادرات الكبرى من خلال وضع خطط تمثل إطارا عاما يسهم في انسجام السياسات التي ستنتفع عنه، حيث شمل هذا الإطار العام خططا مهيكلة لرسم كيفية تدبير الموارد وتحديد الأهداف الاستراتيجية الواجب الاجتهاد في بلوغها.

فسعيا إلى التوظيف الأمثل للموارد العمومية في دعم كل سياسة تستهدف النهوض بالمرأة، بادرت الحكومة إلى تبني سياسة للميزانية مبنية على النوع الاجتماعي، شرعت في تنفيذها السلطة الحكومية المكلفة بالمالية بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة منذ 2002، وواكبت تنفيذها بعدد من الأدوات عبارة عن دلائل ومراجع لإعمالها وتقارير عن مسار تنفيذها بلغت لحد الآن 12 تقريرا. وقد ساهمت هذه السياسة المهيكلة في دعم البعد النوعي للسياسات العمومية وللميزانيات وأثرها على السكان. ومكنت التقارير المنجزة حول تنفيذ هذه السياسة من تطوير تفعيلها الذي انتقل من وضع نماذج التحليل المبني على النوع الاجتماعي وتحليل الأولويات نحو إدماج مؤشرات الأداء في التحليل، ثم إدماج مقاربة حقوق الإنسان وذلك قبل الخوض في تقييم مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية بالاعتماد على معايير كونية ومؤشرات قابلة للحساب توافق الإطار المنهجي المرجعي الذي أعدته المفوضية السامية للأمم لحقوق الإنسان. وقد توجت تلك الجهود والمبادرات باعتماد قانون جديد للمالية يتيح مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في ممارسة الوزارات والمؤسسات العمومية المتعلقة بالتخطيط وبرمجة الميزانية. ويجرى تطبيق المقتضيات الجديدة لقانون المالية بصفة تدريجية على مدى 5 سنوات بدأت سنة 2014 بمرحلة تجريبية بأربع قطاعات حكومية هي الاقتصاد والمالية، والفلاحة،

والتربية الوطنية، والمياه والغابات، تم على إثرها توسيع العمل بالمقتضيات الجديدة لتشمل خمس قطاعات أخرى سنة 2015، قبل أن تعمم على جميع القطاعات في سنة 2017.

حضرات السيدات والسادة؛

في إطار تحديد الأهداف الإستراتيجية للمبادرات الرامية إلى النهوض بالمرأة، بما في ذلك تمكينها الاقتصادي، بادرت الحكومة إلى تبني خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان عموما وحقوق المرأة على الخصوص وتعزيز دينامية التخطيط الاستراتيجي المدمج لحقوق النساء والمساواة.

كما وضعت ورقة طريق لتنفيذ مقتضيات الدستور والالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال النهوض بالمرأة تمثلت في المخطط الحكومي للمساواة بين الجنسين في أفق المناصفة، المسمى "إكرام" الممتد على خمس سنوات، من 2012 إلى 2016. ويتضمن المخطط 8 ميادين للعمل تنصب على 156 تدبيرا لتحقيق 24 هدفا، تلتقي في السعي لتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، ومكافحة فقر النساء، ودعم أساليب تنمية المشاريع والتكوين وتنمية الخبرات المهنية، وخلق شبكات لتطوير الأنشطة المدرة للدخل اعتمادا على مهارات النساء وعلى الطاقات البشرية والطبيعية للجهات والأقاليم والجماعات، وتطوير الشراكات مع مختلف الفاعلين من أجل تمكين النساء المقاولات من الوسائل الضرورية على مستوى الإيواء والتأطير وتسهيل ولوجهن إلى السوق.

وتشكل هذه الخطة إطارا لتأمين التقائية المبادرات المتخذة لإدماج حقوق المرأة في السياسات العمومية وبرامج التنمية. وقد تم تحقيق 114 تدبيرا من بين 156 المبرمجة أي 73 بالمائة منها، نفذت بنسبة 100 في المائة.

وتمت مواصلة هذه الخطة في إطار نسختها الثانية المسماة " إكرام 2 " للمدة 2017-2021 التي حدد هدفها الاستراتيجي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات اعتمادا على مقاربة حقوقية تقوم على ستة محاور تشمل تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن الاقتصادي، ودعم حقوقهن في علاقتهن بالأسرة، ومشاركة النساء في اتخاذ القرار، وحمايتهن وتعزيز حقوقهن، ونشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي، وإدماج النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج الحكومية والتنزيل الترابي لأهداف الخطة.

وترمي الخطة إلى دعم الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتمكينها الاقتصادي من خلال النهوض بمشاركة في سوق الشغل وضمان المساواة في ولوجهن إليه وفي الارتقاء المهني، وتعزيز الوضعية الاقتصادية للمرأة في الوسط القروي، ودعم المقاولات النسائية. ويجري في إطار هذه الخطة إعداد دراسة حول التمكين الاقتصادي للنساء وبرنامج وطني مندمج للتمكين الاقتصادي للنساء، حددت أهدافها في النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء، وتنسيق المبادرات القطاعية المعنية في إطار الالتقائية والتكاملية، وتقوية الإطار المؤسسي الذي يعزز الإدماج و التمكين الاقتصادي للنساء، وتطوير الريادة والتشبيك وتقوية قدرة اتخاذ القرار لدى النساء.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد تمت ترجمة مختلف الخطط والاستراتيجيات والسياسات إلى مشاريع للتمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز حمايتها الاجتماعية اعتمادا على عدد من الآليات، التي نجدها في كل واحدة من تلك المبادرات، والتي نذكر من بينها:

- آلية الأنشطة المدرة للدخل، التي شكلت أداة فعالة لإدماج الفئات المعوزة في الدورة الاقتصادية وتحسين ظروف عيشها، لاسيما برسم المبادرة

الوطنية للتنمية البشرية التي أحدثت دينامية قوية على المستوى الوطني في ما يتعلق بأداء النسيج الجمعي، حيث استفادت 53.000 امرأة من 8.300 مشروعا مدرا للدخل مولته المبادرة؛

- آلية التعاونيات النسائية، التي تساهم في توفير فرص الشغل للمرأة وتتيح اندماجها الاقتصادي والاجتماعي في عدة قطاعات إنتاجية، باعتبارها صيغة لتنظيم الإنتاج تلاءم الإمكانيات المحدودة للمرأة، حيث ارتفع عدد التعاونيات النسائية من 259 تعاونية سنة 2014 إلى 2280 تعاونية سنة 2016، فأصبحت تشكل حوالي 14 بالمائة من مجموع التعاونيات بالمغرب البالغ عددها 15735 تعاونية.

- آلية المقاولات النسائية، الذي تم تقييمها خلال المدة من 2014 إلى 2015 في إطار دراسة للنتائج خلصت إلى أن إنشاءها يتم بدافع الرغبة في الاستقلالية الاقتصادية والمخاطرة وتطوير فكرة أو رؤية مهنية، وأن 56 بالمائة من تلك المقاولات تشتغل في قطاع الخدمات، و23 بالمائة في قطاع الصناعة، و21 بالمائة في قطاع التجارة، وأن رقم معاملتهن لا يزال منخفضا إذ لا يتجاوز 20 مليون درهم، ويقل عن 5 ملايين درهم بالنسبة إلى أغلبها.

- آلية مسرعات وحاضنات المقاولات النسائية، باعتبارها نموذجا لمبادرة لمنظمات المجتمع المدني تستهدف كل امرأة مغربية تحمل مشروعا وترغب في تحقيقه في إطار مقولة، عن طريق دعمها المعرفي ومواكبتها المستمرة وتقوية قدراتها وتطوير مهاراتها المقاولاتية، حيث تم تأسيس 6 حاضنات بالعديد من جهات المملكة، وخلق 87 مقولة، فضلا عن إطلاق مشروع وطني لإعادة تكوين حاملات الشهادات من أجل إدماجهن في سوق العمل.

وتتضاف إلى تلك الآليات جملة برامج لدعم المقولة النسائية، في مقدمتها نظام المقاول الذاتي، الذي يعتبر التمكين الاقتصادي للنساء من بين أهدافه الأساسية، باعتباره يشجع روح المقولة ويدعم خلق مقاولات نسائية.

وقد تم، في إطاره توقيع اتفاقيات شراكة بين الدولة وبريد المغرب لتفعيل النظام، وبين هذه الأخيرة والمجموعة المهنية لأبنائك المغرب والجمعية المهنية لشركات التمويل، لمواكبة تفعيل النظام، الذي مكن، منذ إنشائه في سنة 2015، من إحداث 31234 مقاوله ذاتية، 40 % منها مقاولات نسائية. كما يضاف إلى تلك الآليات تنفيذ برامج للدعم والتمكين الاقتصادي للنساء من خلال إحداث نظام للدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة، الحاضنات لأطفالهن، أطره المرسوم الصادر في 4 دجنبر 2014، المتضمن مقتضيات تنص على دعم تلك الفئات إلى غاية بلوغ أطفالهم، الذين يتابعون الدراسة، سن الواحدة والعشرين مع استثناء الأبناء ذوي الاحتياجات الخاصة من شرطي حد السن ومتابعة الدراسة. وقد بلغ عدد الملفات التي تم قبولها برسم هذا الدعم خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2018، ما مجموعه 82 143 ملفا.

حضرات السيدات والسادة؛

ثالثا. برامج داعمة لتمكين النساء اقتصاديا من خلال ولوج أفضل لسوق العمل وللأنشطة المدرة للدخل ولمراكز القرار الاقتصادي وفي مقدمتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

لقد تمت مواكبة تلك الخطط والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى التمكين الاقتصادي للمرأة، بعدد من التدابير الهادفة إلى تفعيلها وتتبعها وتقييمها، حيث تم اعتماد مؤشرات وطنية لرصد وتتبع أوضاع المرأة في علاقتها بالتنمية. كما تم وضع نظام إحصائي وطني يدمج مقارنة النوع الاجتماعي تطبيقا للتوصيات الدولية حول المبادئ التي تحكم الإحصائيات الرسمية والتي تتيح تتبع السياسات العمومية في مختلف المجالات وتستجيب لحاجيات الفاعلين من قطاعات حكومية ومؤسسات دستورية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

وبجانب ذلك، تم إحداث مرصدين اثنين للمساعدة على اتخاذ القرارات التي تهتم السياسات العمومية في مجال حماية حقوق المرأة، ويتعلق الأمر بالمرصد الوطني للعنف ضد النساء والمرصد الوطني لصورة المرأة في وسائل الإعلام.

وتمت مواكبة تطوير المشاركة السياسية للمرأة بالصندوق الخاص بدعم تمثيلية المرأة الذي خصص غلafa ماليا قدره 18،47 مليون درهم لتمويل 86 مشروعا حملته الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني الوطنية لتقوية قدراتها في مجال مشاركة المرأة وتمثيليتها السياسية. كما واكب الصندوق هذه المشاريع بتقوية قدرات 4.600 امرأة منتخبة أو من أطر الإدارة الترابية وذلك بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية في سبتمبر 2015. وفي نفس السياق، تم تنظيم دورات جهوية لتنمية قيادة النساء على مستوى الجماعات الترابية، شاركت فيها 4.568 من النساء المنتخبات والأطر العليا بمختلف جهات المملكة.

كما تمت مواكبة أورش التمكين الاقتصادي للمرأة بمبادرات تشجيعية شملت إحداث جائزة التميز للمرأة المغربية التي تكرم سنويا نساء أو مقاولات أو جمعيات نسائية تميزت بإنجازاتها خلال السنة. وقد عرفت سنة 2018 تنظيم النسخة الرابعة من هذه الجائزة.

رابعاً. حصيلة برامج التمكين الاقتصادي

رغم النقائص التي يمكن أن تطال هذه الجهود، فلا بد من الإقرار بأن مختلف الخطط والاستراتيجيات والسياسات التي جرى استعراضها، قد مكنت من تحقيق نتائج هامة ومشجعة، أستعرضها بلغة الأرقام وعلى سبيل المثال.

ففي مجال التمثيلية السياسية للنساء وولوجهن إلى مراكز القرار، سجلت الانتخابات الجماعية والجهوية ل4 شتنبر 2015 انتخاب 6.669

امرأة مكنت من رفع نسبة تمثيلية النساء في الجماعات الترابية إلى أزيد من 21% وفي المجالس الجهوية إلى 37%. كما سجل اقتراع 2 أكتوبر 2015 المتعلق بالانتخابات التشريعية انتخاب 14 امرأة من بين 120 عضوا المشكلين لمجلس المستشارين أي بنسبة 12%. كما سجل اقتراع 7 أكتوبر 2016 انتخاب 81 نائبة برلمانية من بين 395 نائبا المشكلين لمجلس النواب، تم انتخاب 71 منهن في إطار الحصة المخصصة للنساء و10 في الدوائر الانتخابية.

أما فيما يخص تعزيز ولوج النساء إلى مراكز القرار بالوظيفة العمومية، فقد تم الرفع من عدد النساء الذين يحتلون مناصب المسؤولية بصفة رئيسات مصالح إدارية أو أقسام أو بصفة مديرات أو كاتبات عامة للوزارات حيث شغلت المرأة خلال سنة 2014 على التوالي 23% و11% و10% و11% من تلك المناصب.

وبرسم مكافحة الهشاشة ودعم التنمية الذاتية والاستقلالية الاقتصادية للمرأة، تم في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية استهداف النساء في وضعية هشّة، وذلك من خلال أربعة مجالات أساسية للتدخل تتجلى في دعم الأنشطة المدرة للدخل وتحسين الولوج إلى خدمات التعليم وخلق بنيات التنشيط السوسيو-ثقافي والرياضي ودعم مراكز الاستقبال. ومنذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 وإلى سنة 2017، استفادت 4.2 مليون امرأة من أجل تحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية. وفي متم سنة 2017، تم تسجيل ما يزيد عن 7764 نشاطا مدرا للدخل (65% متواجدة بالعالم القروي) باستثمار إجمالي يناهز 2.4 مليار درهم منها 1.4 مليار درهم كمساهمة من المبادرة الوطنية لفائدة 118 ألف مستفيدا ومستفيدة. كما استفادت أكثر من 8400 جمعية وتعاونية نسائية من المبادرة التي قامت بمجموعة من التدخلات بلغ غلافها المالي 4.8 مليار درهم لفائدة 886.202 مستفيدا، منهم أكثر من 444 ألف فتاة. وتم إنشاء 88 مركزا متعدد الاختصاصات لاستقبال للنساء استفادت منه حوالي 26 ألف مستفيدة،

و659 مركزا نسويا قدم خدماته ل 163 ألف مستفيدة، فضلا عن خدمات تربوية تشمل بناء وتأهيل وتوسيع وتجهيز عدد من المدارس ودور الطالبة، والثانويات الإعدادية والتأهيلية.

وسعيا إلى النهوض بالمقولة النسائية، تم اتخاذ عدة تدابير أنجزت بشراكة بين القطاعات الحكومية والمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء دوليين، شملت إحداث إنشاء صندوق الضمان "إليك" سنة 2013، الذي اعتمد إلى غاية 2017، حوالي 480 ملف ضمان، ودفع 157 مليون درهم من القروض البنكية، خاصة في عدد من القطاعات. كما مكن نظام المقولة الذاتية من إحداث 31.234 مقولة ذاتية، من بينها 40 في المائة من المقاولات النسائية خلال المدة ما بين 2015 و2016. وفي نفس السياق، تم إطلاق برنامج "بينهن في الجهات" الهادف إلى دعم ومواكبة النساء صاحبات المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا خلال الفترة ما بعد الإنشاء، حيث بلغ عدد المستفيدين منه إلى نهاية 2013، ما يقارب 120 مقولة في إطار نسختيه الأولى والثانية، وتهدف نسخته الثالثة إلى دعم 70 مقولة نسائية. كما ساهم برنامج دعم التشغيل الذاتي في دعم ومواكبة 1408 من حاملي المشاريع سنة 2016، من بينهم 22% منهم من النساء، وتم تنفيذ مشروع "من أجلك" الرامي إلى تشجيع النساء على إحداث المقاولات وخلق الأنشطة المدرة للدخل وتحسين تشغيل النساء، وذلك في إطار التعاون المغربي- البلجيكي وبشراكة مع المجتمع المدني.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية "مغرب ابتكار"، التي تم إطلاقها في 2011، تم إلى غاية دجنبر 2014 دعم 60 مشروعا مبتكرا، مثلت نسبة النساء منها ما يناهز 10%. وتواكبه الحكومة ببرامج للتكوين غايتها تنمية ثقافة المقولة والاستثمار لدى النساء حاملات المشاريع ذات الصلة بإحداث المقاولات والمشاريع المدرة للدخل، وعصرنة تجارة القرب والابتكار والتشغيل الذاتي، وإحداث التعاونيات.

وقد حظيت المرأة القروية باهتمام خاص، جسدهته مبادرة السلطات العمومية إلى اتخاذ تدابير لاستهدافها ببرامج التنمية المحلية، وإشراك مختلف الفاعلين المعنيين في السياسات والبرامج العمومية الموجهة إليها. فقد تم التركيز على بعض المرافق ذات الصلة بالحياة اليومية للمواطنات والمواطنين، حيث تحسّن حيث مكن البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب من تحسّن الولوج لهذا المرفق برفع نسبة التزود من 87 % سنة 2008 إلى 96.5 % سنة 2017. كما تم تنفيذ البرنامج الوطني للطرق القروية وبرنامج التأهيل الترابي، اللذان مكنّا من تحسّن مؤشرات فك العزلة بالوسط القروي من خلال بناء طرق ومنشآت مكنت من رفع نسبة الولوج التي من المنتظر أن تصل إلى 85 % بعد استكمال تنفيذ البرنامجين، اللذين تستفيد منهما الساكنة بمن فيها النساء. وفيما يخص المرفق الصحي، تم إعداد خطة العمل لتسريع الحد من وفيات الأم والوليد، ومخطط إنقاذ حياة الأمهات والأطفال، والشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتغذية والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والخطة الصحية للعالم القروي، وتعزيز الخدمات الصحية المتنقلة التي تهدف إلى تقريب المرفق الصحي في الوسط القروي، وإطلاق عملية رعاية لفائدة الجهات المتضررة من التغيرات المناخية.

وفي مجال التعليم، تم دعم تدرّس الفتيات في العالم القروي من خلال توسيع عرض دور الطالبات ودور الفتيات والخدمات المواكبة لها التي استفادت منها حوالي 46675 مستفيدة سنة 2014، وبلغت نسبة النجاح الدراسي بالنسبة للفتيات المستفيدات 80 % سنة نفس السنة.

وللتطوير الذاتي للنساء القرويات وتعزيز تمكينهن واستقلاليتهن، تم دعم العديد من التعاونيات النسوية في القطاع الفلاحي والسياحي وقطاع الصناعة التقليدية، حيث حيث انتقل عدد هذه التعاونيات من 738 سنة 2008 إلى 2021 تعاونية سنة 2014، وبلغ مجموع منخرطاتها 34.877 منخرطة.

ومكن مخطط المغرب الأخضر خلال المدة 2011 إلى 2015 من إطلاق 47 مشروعا، استفادت منه 7.806 امرأة بمختلف جهات المملكة، وتقديم الدعم لما يناهز 1.779 تعاونية نسوية تضم 32.126 منخرطة، وإنجاز 61 مشروعا لفائدة 2.326 امرأة قروية.

أما في قطاع الصيد البحري، فقد تم دعم مشروعين لبناء وتجهيز وحدتين لتثمين المنتجات البحرية، لفائدة تعاونيتين نسويتين ينصب نشاطهما على المنتجات البحرية الشاطئية والطحالب وتمليح وتدخين الأسماك السطحية.

وفي مجال الصناعة التقليدية، تم في الوسط القروي إلى حدود نهاية سنة 2014 إحداث " 64 دارا للصناعة "، لدعم الصانعات التقليديات، البالغ عددهن 3650 امرأة تشتغلن في حرف الزرابي القروية والطرز والخياطة، وفي سنة 2015، 11 "دارا للصناعة" تتوخى إدراج التجارة المنصفة داخل التعاونيات النسائية وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجية وضع العلامات التجارية للصناعة التقليدية وتسويق العلامات التجارية المنجزة. كما تم إلى نهاية 2014 إحداث 839 تعاونية نسائية تضم 34.877 منخرطة، وإنجاز 15 علامة تجارية للصناعة التقليدية لفائدة الصانعات التقليديات، وعقد اتفاقيات شراكة لإنشاء فضاءات للاستقبال السياحي، بهدف تثمين حرف الصناعة التقليدية والمنتجات المحلية.

ولتأمين الإدماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي للنساء، لا سيما في العالم القروي دعمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية برسم سنة 2015 حوالي 276 مشروعا، بغلاف مالي 50 878 338, درهم، وتم الشروع سنة 2015 في تنفيذ برنامج "إنعاش تشغيل الشباب بالوسط القروي" الذي تستفيد منه النساء في حدود 40 في المائة، في إطار التعاون المغربي الألماني، ويهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لفائدة 1.000 شخصا وتحسين وضعية الشغل لفائدة 500 شخص.

و على مستوى القطاع غير المهيكّل، استهدفت الحكومة للمساواة التي سبقت الإشارة إليها، دعم ومواكبة النساء العاملات في القطاع غير المهيكّل وتطويره نحو الهيكلية، كما أبرمت السلطة الحكومية المكلفة بالمرأة اتفاقيات شراكة تهدف إلى دعم تسويق المنتجات النسائية عبر تهيئة معارض لتسويقها بعدد من الفضاءات مثل المطارات والطرق السيارة والموانئ ومحطات السكك الحديدية.

حضرات السيدات والسادة؛

خامسا. الصعوبات

من قبيل المبالغة أن نجزم بأن هذه الإصلاحات والسياسات، رغم أهميتها وريادتها، قد حققت النجاح الكامل في بلوغ الأهداف المسطرة لها في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة. فهذا المجال لا يزال يواجه عدة تحديات، من أهمها الفجوات بين الجنسين في معدل النشاط الاقتصادي، وفي التشغيل، وفي طبيعة العمل، وصعوبة ولوج المقاولات النسائية إلى التمويل وضعف المشاركة الاقتصادية في بعض الأنشطة الصناعية والتجارية، وضعف شبكات التسويق.

فضلا عن ذلك، هناك محدودية فرص وصول النساء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة بالمناطق القروية، ومساهمة الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في ضعف مشاركة المرأة في مجالات الابتكار والتكنولوجيا، بالإضافة إلى ضعف التقائية بعض السياسات والاستراتيجيات، الذي يحول دون الاستفادة مما هو منتظر أو متوقع منها ويجعل تنفيذها لا يتم على الوجه الأمثل.

غير أن دينامية هذه الإصلاحات، التي توفر اليوم الدعامات الضرورية لوضع رؤية متناسقة ومتماسكة لتنمية مستدامة تستفيد منها كل مكونات المجتمع وتستجيب لطموحات كل المواطنين والمواطنات، تبقى

كفيلة بتحقيق غاياتها وأهدافها المنشودة، قوية بالوعي السائد بضرورة النهوض بالمكانة الاقتصادية للمرأة وبالإصرار على سلوك كل سبيل يسير في هذا الاتجاه.

ويبقى الاشتغال على تكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة وتأمين ممارستها الفعلية مدخلا أساسيا لتميتها الذاتية وتمكينها الاقتصادي، خصوصا إذا ما تمت مواكبة ذلك بمكافحة التمثلات النمطية الدونية التي تلصق بالمرأة كمخلفات ثقافية نسعى إلى تجاوزها.

سادسا. التوصيات

أختم باستعراض لأهم الجوانب التي أعتبرها محددة لكل توجه يروم التمكين الاقتصادي للمرأة، فأقول إن هذا التمكين يبدأ بالوعي بحقوق المرأة، وبالتالي برفع كل تحفظ يزال قائما على مقتضيات الاتفاقية الأممية لحقوق المرأة وباقي الصكوك المكونة لمنظومتها، واستكمال مواءمة القوانين الداخلية مع مقتضيات هذه المنظومة ومع ما تنص عليه أحكام الدستور من حقوق للمرأة، خاصة في المشاركة السياسية والاقتصادية.

كما أن هذا التمكين تعيقه عوامل تاريخية وثقافية ولا يمكن أن يدرك على الوجه المطلوب إلا بالتكوين على تلك الحقوق والتحسيس بها والقضاء على الصور والتمثلات النمطية التي تقدم المرأة قاصرة على الاضطلاع بأعمال نعتقد خاطئين أنها حكر على الرجال. وبتغيير القيم والممارسات الاجتماعية المتعلقة بتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين الزوجين.

إلى جانب ذلك، يبقى هذا التمكين رهينا بالمزيد من التحسين لوضعية المرأة داخل الأسرة، وتطوير الآليات اللازمة لضمان حقها في الأموال المكتسبة خلال مدة الزواج، في حالة الطلاق، وإعمال الميكانيزمات المتاحة

شرعا لتأمين حقها في الإرث، خاصة عن طريق الهبات المقرونة بعقود العمرى عند الاقتضاء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مقارنة هذا الموضوع ضمن منهجية متعددة التخصصات من شأنها أن تلقي المزيد من الأضواء على رهانات وعوائق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال دراسة البنيات الانتاجية التي لا تتيح فرصا كافية للنساء، وظروف الفقر والتفاوتات الاقتصادية التي تعاني منها المرأة وتحد من قدرتها على التحرك لاقتناص فرص إدماجها الاقتصادي وتلافي إعادة إنتاج نفس الوضعيات الموسومة بالتهميش والإقصاء.

ولا شك أن لمنظمات المجتمع المدني دورا أساسيا في هذا المجال، ينبع من قدرة هذه المؤسسات على التكيف أكثر مع حاجيات المجتمع والاستجابة لها بسرعة أكبر من وثيرة تدخل المرافق العمومية. كما أن لوسائل الإعلام دورا تاريخيا في النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال توعيتها بحقوقها وفتح أعينها على الفرص والامكانيات المتاحة لتحقيق استقلاليتها الاقتصادية، وخلق ثقافة مجتمعية تروج لكل ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته